فاروق أبو سراج الذهب طيفور

الحركة الإسلامية في الجزائر

أمة تنتظر ... ونخبة تحتضر

دار الخلدونية

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة
1434هـ -2013م

حقوق الطبع محفوظة

يُمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والنقل والتصوير والترجمة
والتصوير المرئي والمسموع والحاسوبي.. وغيرها من الطرق
إلا بإذن خطي من المؤلف ومن:

دار الخلدونية

دار الخلدونية للنشر والتوزيع

5، شارع محمد مسعودي- القبة القديمة - الجزائر.

هـ/ف: 021.68.86.48 - هـ: 021.68.86.49

البريد الإلكتروني: khaldou99_ed@yahoo.fr

الإيداع القانوني: 2013-1414

ردمك: 978-9961-52-509-8

وما من كـــاتب إلا سيفنى ❋ ويبقى الدهر ما كتبت يداه

فلا تكتب بكفك غير شيء ❋ يسرك في القيامة أن تـــراه

الإمام الشافعي/ رحمه الله

الاهداء

إلى المناضل المجهول في الحركة الاسلامية الذي :

- يعمل ولا يظهر
- يعطي ولا يأخذ
- يصبر ولا يضجر
- يهادن ولا يداهن
- يحرس الفكرة في زمن الفتنة
- يحمي المشروع وقت النزوع
- يخفي الالم ويتطلع للأمل .

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

لقد شغلت الحركة الإسلامية الدنيا وملأت الأجواء صيتا وانتشارا وقوة في الخطاب والممارسة حين من الدهر، بل ووصلت في بعض الأحيان إلى اكتساح الساحة السياسية في الانتخابات بدون منازع، ولكننا اليوم نرى عكس ذلك تماما، على الأقل في الجزائر، حيث صار خطابها لا يغري الجماهير فتزحف إلى صناديق الاقتراع بنسب عالية.

ومن جهة أخرى تعيش الحركة الإسلامية في الجزائر مرحلة حساسة جدا تحتاج إلى وقفات جادة مع نفسها، بعيدا عن جلد الذات والتشويه والتشويش، وهو ما بدأ الجيل الثاني من قادة الحركة الإسلامية في المبادرة بفعله من خلال برمجة بعض الندوات المشتركة لبحث حاضر ومستقبل الحركة الإسلامية في الجزائر.

لكن الملاحظ على الممارسة النقدية للحركة الإسلامية من داخلها ومن خارجها أنها أخذت أبعادا مختلة ومأزومة، الأمر الذي يقتضي توجيه الخطاب إلى هؤلاء الدعاة والقادة لتصويب نقدهم وتقييمهم للمسارات السياسية والفكرية والفقهية والاجتماعية للحركة الإسلامية، نقول ذلك لأننا لاحظنا صورا مشوهة تبرز كلما أقدمت الحركات الإسلامية على مواعيد المراجعة والتقييم، ولا سيما في مؤتمراتها التنظيمية والسياسية، لاحظنا كيف صارت حركة النهضة الإسلامية في مؤتمرها الأخير 1998 وما حدث فيه من

انشطارات وتصريحات، ما تزال إلى اليوم تخيم على مستقبل هذه الحركة، وهو الأمر نفسه بالنسبة لحركة الإصلاح الوطني التي ما تزال تعاني من قضية شرعية القيادة، ولاحظ المراقبون كيف تختار الحركة الإسلامية طواعية الوقوف عند المحاكم والداخلية للتحكيم ومعالجة قضاياها الداخلية وهو أسوأ ما يمكن أن تقع فيه حركة إسلامية تنشد التغيير ولكنها لم تحسم بعد مشاكلها الداخلية، والأسوأ من ذلك هو كيف ينظر إليها المواطن العادي الذي يمثل حقل العمل والنشاط بالنسبة إليها وكيف تصبح ثقته في هذا الحال؟ وغير بعيد عن هذا الوضع تعيش حركة مجتمع السلم منذ تنظيم مؤتمرها الرابع، وقد لاحظ الجميع الاستقطاب الذي حدث للحركة في مؤتمرها الثالث بين القيادات، وقد شهد لها القاصي والداني بالروح الديمقراطية التي سادت الأشغال وقمة المسؤولية بعد اتخاذ القرار من طرف مجلس الشورى الوطني وميلاد قيادة جديدة، وهو ما يجب أن تحافظ عليه الحركة لأنه يمثل رصيدا تاريخيا مهما في سياق تفاعل الحركات الإسلامية مع الأحداث الداخلية والخارجية، ولكن هل ما يحدث اليوم من تجاذبات وتصريحات ومواقف يدخل في سياق ممارسة عملية النقد والمراجعة الجادة وهو ظاهرة صحية؟ أم أن ما يصدر عن قيادات العمل الإسلامي من ممارسات يزيد في حجم الهوة بين الأنصار والمواطنين وزوال روح الثقة في هذه القيادات عندما توصف بصفة الصراع على الريادة والقيادة والتصدر وبالتالي لا تختلف عن غيرها من التنظيمات الحزبية؟ وفي ظل هذا الوصف غير الموضوعي تستغرق الحركة الإسلامية وقتها وجهدها في قضايا التلهية وتغيب عن القضايا الحيوية التي تهم الأمة جمعاء.

الحديث عن النقد والعملية النقدية أصبح حديثا مكررا ومسموعا ما اجتمع اثنان، أو في أعمدة الصحف والمنابر الفكرية والثقافية، كما قال الأستاذ الدكتور بدران بن حسن (1)، وحتى في المنتديات الاجتماعية والسياسية.

ففي كل مرة نقرأ أو نسمع أو نشهد كلاما جميلاً عن النقد وضرورته، وضرورة الممارسة النقدية لأوضاعنا الحاضرة؛ في أفكارنا، وفي حركتنا السياسية، وفي آليات عملنا أفرادا وجماعات، وفي علاقاتنا الاجتماعية والسياسية، وفي مشاريعنا الثقافية والسياسية، وجهودنا كلها الناجحة منها والفاشلة.

هذا الحديث المكثف عن العملية النقدية يطرح عدة أسئلة عن مدى ضرورتها، ومفهومها، كما قد يثور التساؤل بإلحاح عن كُنه وآليات هذه العملية، وتباين مدى حيويتها، من خلال السجال القائم باسم النقد والمراجعات، في شكل مناقبية تصل حد النرجسية، أو جلد للذات يصل حد كفران السعي والتشهير والانتقاص.

ففهم مكنون ومضمون هذه العملية، وفهم مدى ارتباطها بحركية الفعل الإنساني، وتبيين المعايير التي تضع النقد والعملية النقدية في إطارها الصحيح، والإمساك بالمنهج والآليات الصحيحة للممارسة النقدية، والتحرك وفق المستويات التي تتطلبها عملية بمثل هذه الحيوية والأهمية، كل هذه الأمور مقدمات لازمة للانخراط في عملية نقدية تستوعب كل مجال من مجالات حركتنا اليومية، وتحقق ما يقصد إليه النقد من أهداف في البناء الاجتماعي والثقافي والسياسي والحضاري بشكل سليم، ومدافعة التشوهات التي دخلت في العملية النقدية فحوّلتها إما إلى مناقبية، وإما إلى كلام لا طائل من ورائه إلا البكاء على الأطلال وإيهام النفس بممارسة هذه العملية الحيوية في المراجعة والتصحيح المستمر.

كما وصلت في أحيان أخرى كثيرة إلى تصيّد للأخطاء والإخفاقات، حتى لكأن المقصود بالعملية النقدية محاصرة الآخرين بأخطائهم والدفع بهم إلى مزيد من الأخطاء وربما الخطايا. بل نمّت اتجاهات نقدية وتقويمية عن البعض تعمل على الشطب الكلي والكامل على جهود الآخرين وأفكارهم

وما بذلوه من جهود وتضحيات، وما قدّموه من مشاريع، لا لشيء إلا لأن الغالب المحتل أو قوى الاستكبار العالمية غير راضية عنها.

ولهذا فإن وقفة منهجية تبدو ضرورية، لنقف مع أنفسنا أفرادا ومجموعات، وجمعيات ومؤسسات، وحكاماً ومحكومين، لنبحث في كيفية بعث وتأسيس ومنهجية عملية النقد لتؤتي أُكُلها بما يخدم تحقيق حل مشكلاتنا في العالم الإسلامي، ويخرجنا من بين فكي المناقبية وجلد الذات.

وإذا استطعنا أن نحدّد معايير لعملية النقد بشكل منهجي وليس بطريقة عفوية، وإذا وقفنا مع أنفسنا وقفة منهجية نراجع فيها أنفسنا وما أصابنا وأصاب أعمالنا، فإننا سندرك أنه لا بد لنا من آلية منهجية نصحّح بها أفكارنا وآراءنا وأعمالنا لتنسجم مع مراد الله في الخلق والأمر، هذه الآلية المنهجية هي النقد بما له من معايير واضحة.

بأن تكون عملية النقد تقوم على الموازنة بين ما كسبْ كل واحد منا وبين ما اكتسبْ، وأن تدخل عملية النقد في وعينا على أنها ضرورة حركيّة كما أن للنقد منهجا ومعايير يحتكم إليها.

إن الهدف من هذا التحديد كما سيتبين في الأسطر الموالية أنه يقصد إلى تحديد مفهوم النقد وإبعاده عن البكائيات أو التجريح أو جلد الذات، كما يهدف إلى جعل عملية النقد آلية أو (ميكانيزم) داخلي وليس مستوردا أو مفروضا، وإخراجه عن العفوية والخلط، فلا نريد نقدا اعتباطيا عفويا بل، يكون خطوة منهجية متضمنة في عملنا اليومي، وفي مناهجنا، وتحويله من مجرد ترف نظري إلى ممارسة سلوكية ذات منطق عملي له كثافة الواقع وحقيقة مجريات الأحداث، بحيث يساهم عمليا وتطبيقيا في تغيير أفكارنا وانطباعاتنا وتوجّهاتنا وفرزها وتقويمها وتوجيهها الوجهة المثمرة الدافعة

بعملية التغيير إلى تحقيق أهدافها والمحافظة عليها. ولنأت إلى تفصيل تلك المحدّدات المنهجية لعملية النقد.

إن عملية النقد في معناها الحقيقي ممارسة الملاحظة الدقيقة على الفعل البشري في أي صورة كان؛ فكرة أو ممارسة، ووزنه بالمعيار العلمي، وإعمال الموازنة بين سلبياته وإيجابياته، ثم محاولة الحفاظ على الإيجابي منه، وتثمينه، والدفع به إلى الاستمرار، والبحث عن كوامن الزلل والانحراف والغلو المنتجة للجانب السلبي لذلك الفعل وتفكيكها وعزل مفعولها، وتقويم ذلك الزلل حتى لا تحدث هزة في الفعل، وحتى يتكامل الفعل وينمو خاليا من كوامن الخلل، ويؤتي ثماره.

والنقد بالمفهوم الإيجابي رصد الإنسان في دوائره المتعددة؛ فردا وجماعة، وتمحيص ما كسب وما اكتسب بالتعبير القرآني (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت)، حيث يزن الإنسان أو الفعل بحسناته وسيئاته، ويهب قليله لكثيره، فإذا كان له من إيجابيات أكبر مما عليه من سلبيات على المدى القريب والبعيد عدّ الفعل حسنا، وإذا كان على غير ذلك عدّ الفعل سيئا.

ثم نقوم بعملية اختزال الفعل المعتل والسلبي لنخرج في الأخير بحكم يتسم بالصدق والموضوعية، لنستفيد منها باعتبارها تجارب بشرية قابلة للخطإ والصواب، ونخرج بالتالي من ذهنية التقديس لما مضى أو جلد ذواتنا. إن العملية النقدية ليست عملية عفويّة اعتباطيّة فوضويّة هلاميّة لا فاصل بينها وبين غيرها من العمليات الأخرى، إيجابية كانت أم سلبية. فلكي تؤدي العملية النقدية أُكُلها، لا بد من وجود منهج صحيح، كما أنه ينبغي توفر معايير تضع الإطار الذي يوضح عملية النقد من التشهير، وعن النميمة، والغيبة، وعن الانتقاص، والتشويه.

ذلك أن سبّ الناس عامة والمؤمنين خاصة باسم النقد، والطعن في كرامة الناس وأعراضهم باسم النقد، ناتج عن غياب المعايير التي تشكل حواجز وضوابط تضمن عدم التجني على الآخرين بغير وجه حق.

فمنهج النقد يجب أن يفرق بين نقد الفكرة وبين نقد الممارسة، ونقد الفكر بمنهج نقد الممارسة أو العكس يُعدّ مغالطة كبرى. فعند نقد الفكرة من المنطقي والعلمي أن تنقد الفكرة في إطار تناسقها مع مقولاتها، ومع المقولات العقلية والعلمية الثابتة الصحة، وإثبات فساد فكرة يتجه أولاً إلى اكتشاف تناقض بنائها الداخلي، وغموض مضمونها، وعدم قدرة الفكرة على إعطاء الإجابات المقنعة على أسئلة الفكر والعقل، وفساد إحالاتها ومدلولاتها الفلسفية والعقائدية.

أما إثبات فساد فكرة بفشلها في الواقع فقد لا يصدق دائما، إذ يدخل في إفشال الفكرة في الممارسة عدة عوامل، وليس عدم صلاح الفكرة في ذاتها فقط.

وهذا ما أشار إليه الأستاذ مالك بن نبي- عليه رحمة الله- في كتابه (مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي(2) حيث أشار إلى أن فعالية الفكرة ليست دليلاً على صلاحها، كما أن عدم فعاليتها في الواقع ليس دليلاً على عدم صلاحها، والخلط بينهما من قبيل الخلط المنهجي.

فمثلاً في حياتنا اليومية، وفي سياق الحديث عن شخص أو مؤسسة أو فكرة أو تجربة أو هيئة ما هو المعيار أو المعايير التي من خلالها نعرف أننا نمارس الدور الحيوي في المراجعة والتصحيح، بدل أن نكون في عداد الخائضين بدون محدّدات ضابطة، ولا هدف مقصود، ضمن أهداف النقد بمفهومه المتفق عليه كما سبق الذكر، فنقع عند غياب هذه المعايير فيمن ذمّهم الله تعالى في قوله عز وجل: ﴿ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَآئِضِينَ ﴾، أو فيمن يأكل لحم

أخيه ميتاً ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات:12].

فما هي المعايير المحددة للعملية النقدية التي تضعها في إطار العمل الحيوي البنائي؟

لا شك أن المعيار الأول هو أن هذه العملية تتمّ وتنصبّ حول الفعل الذي هو كسب أو اكتساب، ولا تصل حدّ الطعن في الكرامة، ولا تنزل إلى الهجاء والذم للأشخاص لمجرد عدم انتمائهم لنفس الخيمة الأيديولوجية والفكرية، ولا مدحهم لمجرد أننا نحبهم، أو لأنهم من أنصار فكرتنا أو مذهبنا أو مدرستنا أو خيمتنا الفكرية والأيديولوجية.

أما المعيار الثاني فهو الهدفية، بحيث يكون النقد لا عن رغبة جامحة متأصلة دون سبب، بل تكون العملية النقدية عملية هادفة مقصدية ووظيفية، بحيث تؤدي وظيفتها في الموازنة ونفي الخبث والمراجعة والتصحيح، ولا تكون نابعة من شعاراتيّة مزيفة كأحد الطقوس يجب تأديتها هكذا جزافاً، دون إطارها الحيوي، ودون استحضار كُنهها.

أما المعيار الآخر فهو معيار يفك الارتباط بين النميمة والغيبة من جهة وبين النقد من جهة أخرى، حتى لا يقع أحدنا في الطعن، ولا يحبسه الخوف من النميمة ليعطل ممارسة عمله الحيوي، هذا المعيار يجعل موضوع النقد الإطار العام وليس خصوصيات الناس وقضاياهم الشخصية. وبعبارة أخرى، يكون موضوع النقد القضايا العامة لا الشخصية المستترة، وفي الشؤون العامة للأمة، وفي الفعل الذي يتعلق بالعموم، وليس ذلك الفعل الشخصي الخاص الذي يحتاج إلى آلية المناصحة والنصيحة بما يجب فيها من إسرار وكتمان، وذلك خلاف النقد الذي يُمارس سرا وعلانية، وليس فقط ضمن علاقات حميمية.

هذه العملية النقدية التي يجب أن تحلّ محل الترداد الأجوف للكلام حول العملية النقديّة، وما يتخلل الممارسات النقديّة من تمييع لمحتواها ومنهجها، وخلط بينها وبين غيرها من المفاهيم.

بقي أن نشير إلى جملة من الملاحظات والمحددات الشرعية في إطار ممارسة عملية النقد والمراجعة ونحن نتعلم منها هاهنا فتن التعامل الجماعي التي تطرأ على المجموعة المتعاهدة على الدعوة إلى الله، يجب أن نعرف جاهلية الخلاف وخلع الطاعة ونكث العهد والتخذيل، وإلا نقضت وهدمت عرى الدعوة عروة إثر عروة، وتقاعد الدعاة عن العمل فوجا تلو فوج، وارتفعت معاني الأخوة من ساحتهم.

فالحركة الإسلامية، كما قال الشيخ محمد أحمد الراشد 3، تربي أبناءها على أن لا يكونوا أخبابا، بل تؤلف أرواحهم، وتريهم أنوار الفطنة، وتعلمهم النية الصالحة والقول الطيب، وتحذرهم سهام الشيطان، والتأويل المستدرج، ثم توجه الرهط المخطئ منهم نحو تربية تستدرك. ذلك أن الحركة الإسلامية دعوة مفتحة الأبواب، قد يختلس الخب فرصة، فيلج على حين غفلة من الحارس، ويتخفى دهرًا.

ولذلك وجب على هذه الدعوة المباركة أن تربي أبناءها أيضا على اكتشاف مخادعة الخب، كل الخب، وتصف لهم لحن قوله، وظلمات دروبه، وخروق استدلالاته.

ولقد كان الجدل، والكذبة التي تطوف الآفاق، من آخر أساليب الأخباب التي فضحتها أنوارنا، وما زالت الفطنة، العمرية السمت، تتوهج، لتؤنس مسيرتك بلألأة ألوان طيف.

فمجالس المؤمن عزيزة، ولا ينبغي أن يجلس إلا بنية أن يؤمن ساعة ثم يقوم، متداولا آية أو حديثا أو وصية حكيم من صالح المؤمنين، وليس من حقه أن يميل بالجالسين معه إلى نقد اجتهادات قادته بما يهاب أن يذكره لهم صريحا.

إن المنصف لنفسه يطلب ذلك، من مجلس أو رحلة أو خلوة لبث بمحراب، يأنس بمخالطة من شاء من أفراد جماعة الإيمان، أو يقتدي بما يروي له من فعل المهتدين.

وأما المشرف على ضلالة، فإنه يتوارى مع صحب له عن العيون، ويكتم سره عن الجماعة، ويبثه لمن يهواه، فوز بعضهم الحمية النفسية في البعض الآخر، فيكون حنق، فتثبيط، فتسويغ لا يبرأ من تدليس، فإذا هو افتتان.

تلك التي عرفها عمر بن عبد العزيز فقال:

(ما انتجى قوم في دينهم دون جماعتهم إلا كانوا على تأسيس ضلالة)4.

وهذه هي بداية كل بدعة في تاريخ المسلمين، تبدأ بالنجوى، ثم يكون الاستدراج.

فالنجوى دون الجماعة في المفاهيم التي هي من الدين، أو في خلع الطاعة الشرعية التي هي من الدين أيضًا، والتي يسببها سم الخوارج الخالعين للطاعة: مبتدعة، يقرن ذكرهم بالجهمية والمرجئة، كل ذلك ضلالة داخلة في قول عمر.

ولا تغير النية الصالحة في طبيعة النجوى أو تسحب عليها ذيل الصلاح تبعًا، ولا ادعاء الاجتهاد وطلبه من خلالها، فإن الاجتهاد لا يترعرع

سرا، لاحتياجه دوما إلى التقويم، وإلى الشهادة له أو عليه من قبل الآخرين، وليس بذلك في أجواء التناجي المتواري المستخفي الذي يشبه التهامس.

ولقد أظهرت لنا التجارب الكثيرة أن معظم التناجي يؤدي إلى الخروج ونكث البيعة، ولا يتجاوز أن يكون مرحلة أولية للماشي في درب الفتنة، درى أو لم يدر، ولا تتجاوز حجة المتناجي أن تكون هي نفسها حجة الخارج، كلاهما يدعي أنه يريد مصلحة الإسلام، وأنه يمارس ضربا من العبادة، والخطأ يلفهما لفا. وهكذا يخرج الموفق من ضيق مجلس النجوى إلى رحاب التشاور الواسعة، وبهجة الإصلاح بين الناس، ابتغاء مرضاة الله.

وأختم بقصة ذات عبرة أساسية لكل القادة والدعاة: ففي حلقة دراسية انعقدت في المدينة المنورة لتدريب وتفقيه الجيل الجديد من رجال دولة الإسلام المكلف باستدراك ما صنعته الفتنة: حاضر عبد الله بن عكيم، وطفق يلخص لهم تجارب المخلصين فقال:

لا أعين على دم خليفة أبدًا بعد عثمان.

وكانت كلمة مثيرة منه حقا.

وتأخذ الجميع إطراقة، فما ثم إلا عيون تتبادل النظر مستغربة ما يقوله الرجل الصالح.

ما لهذا الشيخ البريء المؤمن الذي لم يرفع في وجه عثمان سيفا أبدًا يتهم نفسه ويلومها على ما لم يفعل؟ وينبري إلى سؤال من كلامه:

(يا أبا معبد: أو أعنت على دمه)؟

فيقول: إني لأرى ذكر مساوئ الرجل عونا على دمه.(5) فهو يتهم نفسه بجزء من دم عثمان لأنه رأى بأم عينه كيف أن ما ظنه وقام في نفسه من

أنه الحق قد أدى إلى استغلال الرعاع له حين يتكلم به، وكيف طوروه حتى قتلوا عثمان- رضي الله عنه-. إنها حساسية النفس الصادقة في توبتها، ينطق بها ابن عكيم، مع أنه ما كان يكره عثمان حين تفوه بتلك الكلمات، فإن ابنه يقول: (كان أبي يحب عثمان)(6).

وهذا يقتضي أنه قال كلماته الناقدة بلهجة المحب وما فيها من الرفق واللين، ومع ذلك نتج عنها من المفاسد ما نتج، فكيف لو انضاف إلى علانية النقد لفظ رديء، وعبرت عنه لهجة عنيفة؟

إن الجيل الجديد من رجال دعوة الإسلام الحديث- إذ هو يتفقه اليوم في حلقاته الدراسية لاستدراك ما صنعته فتن الأمس- مدعو إلى ملاحظة المغزى العظيم المهم لقصة عبد الله بن عكيم، وتجربته الصادقة.

لا تكن ساذجًا أيها الداعية، فإنها تحريشات من حولك لسفك دم الدعوة، فاحذر، والتفت إلى عيب نفسك، وصن سمعك وسارّ بنصيحتك ونقدك، ولا تعن بلسانك، إنه دم الدعوة، بلغة الشيخ عبد المنعم علي العزي العراقي.

وهي رسالة عاجلة إلى كل الدعاة وقادة العمل الإسلامي في الجزائر وغيرها.

إشعاعات التجديد

تساؤلات الأمة... هل من إجابة؟

التجديد والتجدد.. التطوير والتطور.. التغيير والتغير.. على ما بين كل منها من فروق فهي كلها كلمات تشير إلى إحدى سنن الله في خلقه ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: 62] وإذا كان التجدد، والتطور، والتغير، يشير كل منها إلى حركة ذاتية، فقد وهب المولى- سبحانه وتعالى- الإنسان القدرة على التدخل في مسار ونوع هذه وتلك فهذه، مما تدل عليه الآية القرآنية الكريمة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[الرعد: 11]، الآية تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن من حق الإنسان، وبإمكانه أن يعيد النظر فيما يجرى من تغيير.

بل إن من سنن الله في خلقه أيضًا أن يؤدى التوقف عن التغيير والتجديد والتطوير إلى جمود، والجمود بدوره يفضى إلى تخلف، والتخلف غالبًا ما ينتج انحسارًا واضمحلالاً.

ونحن نحدد نطاق موضوعنا بالمساحة الزمنية التي بدأت بظهور الرسالة الإسلامية، حتى اليوم. ونطمئن القارئ بأن هذا الاتساع في المساحة الزمنية لن يوقعنا في سلبية التجاوز عن اختلاف الأزمنة، ومن الناحية المكانية، فإن موضوعنا يتعلق بالوطن العربي على وجه العموم، والجزائر- كدراسة حالة- على وجه الخصوص.

كذلك نصارح القارئ بأننا نسعى إلى تناول الموضوع من منظور يغلب عليه الطابع الإسلامي، دون ادعاء بتمثيله، وهذا مغزى تعبيرنا اللغوي من

منظور إسلامي وليس من المنظور الإسلامي، إذ أن صياغتنا تسلم بالتالي أن هناك صورًا وأشكالاً أخرى للفهم والتناول استنادًا إلى هذا المنطلق العقدي، آملين ألا يحول هذا بيننا وبين الاستفادة من رؤى أخرى. فالحكمة ضالة المؤمن، يطلبها أنى وجدها، لا يبالى من أي وعاء خرجت. إن هذه المصارحة جزء مهم من الأمانة العلمية حتى يكون القارئ أو المستمع على بينة من أمره فيما يقرأ أو يسمع.

يعتبر مفهوم التجديد من أكثر المفاهيم التي تنازعتها التيارات الثقافية والفكرية المختلفة، ولم يأخذ التجديد كمصطلح شرعي حقه من الفهم الصحيح، بل تجاوزت به فئات من النّاس عن المراد منه، إلى معانٍ تناقض مطلوب الشرع، وتنقضّ على ثوابت الدِّين وحقائقه بالإلغاء أو المحو أو التهوين أو التذويب أو التلاعب!

وغالبا ما يطرح "التجديد" تحت ضغط حضاري إنساني لعبور الفجوة الماثلة بين الدين الإسلامي والثقافة العالمية الراهنة وأطرها الاجتماعية وقيمها المعرفية وآلياتها الدستورية والسياسية والاقتصادية.

وغالبا ما يجنح بعض المجددين لمنطق "المقاربات"؛ حيث يماثلون بين نص الشورى القرآني والديمقراطية، غافلين عن تعارض المنظومتين الإسلامية والغربية ومرجعيتهما "النسقية" و"المعرفية". وفي المقابل يجنح البعض إلى منطق "المقارنات"، منطلقين من "مثالية" المبادئ المكتسبة من الإسلام على نحو تميزه بعدالة إنسانية اجتماعية لا هي بالرأسمالية ولا بالاشتراكية، وتقنين وضع الفرد في إطار الجماعة بمعزل عن ليبرالية الحقوق الفردية الغربية وتبعاتها الاجتماعية والأخلاقية السالبة.

وما بين المقاربات والمقارنات فارق منهجي؛ فلكي تؤدي المقاربات فعلها فإنها مضطرة لإعادة قراءة وتأويل النصوص الدينية في القرآن والسنة

والتراث، وبطرق ومداخل معرفية مختلفة، غالبا ما تمتد إلى إعمال الجوانب النقدية بتوجيه الاتهام إلى ثقافات المجتمعات الإسلامية التي فرضت نفسها على النص القرآني والنبوي وصادرته.

أما نهج المقارنات فإنه ينطلق من تأصيل الموروث- وليس زحزحته- وجعل التأصيل مرادفا للسلفية. وهكذا يتجدد في الحاضر الخلاف التاريخي في الماضي بين مدارس الرأي من جهة، والنقل من جهة أخرى، ولكن بخلاف في الخطاب والبراهين تبعا لمقتضيات العصر. وكما اتهمت معظم مدارس الرأي في الماضي أنها تتساوق مع الثقافة اليونانية ونتاجها الفلسفي العقلي، كذلك تتهم مدرسة المقاربات المعاصرة بالتساوق مع الثقافة الغربية ونتاجها الفلسفي.

غير أننا اليوم لا نريد أن نخوض كثيرا في التنظير بقدر ما نريد أن ننبه القارئ إلى هذا المقال أن التجديد له إرهاصات وإشعاعات تشبه في قوتها الإشعاعات النووية على اعتبار أن مسألة التجديد تسبقها حزمة من الصدمات الفكرية والنفسية تجعل أبناء الأمة حيارى منبهرين، حيث نكثر أسئلتهم واستفهاماتهم عن الوضع الحالي للأمة، بالضبط كما حدث في بداية القرن الماضي وكل القرون السالفة.

التشخيص الحالي للواقع يصور الأمة في حالة من التخلف والانهيار على كافة المستويات، حتى على مستوى الحركات الإسلامية التي يفترض فيها تمثيل النموذج التغييري التجديدي المرغوب، غير أن الجميع واقع تحت إشعاعات التجديد الذي قال عنه المصطفى- صلى الله عليه وسلم-: "يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يجدد للأمة أمر دينها".

إن تفسير ظاهرة القلق والخوف والتوتر وكثرة التساؤلات وعتامة صورة المستقبل يمكن أن تفسر من خلال الدراسة والتدقيق في إشعاعات التجديد، سيما في عصرنا وزماننا اليوم.

الإشعاع الأول:

لا ننسى أننا نعيش ونحيا تحت إشعاع رؤية علامات الساعة بأم العين وما تبقى إلا شروق الشمس من مغربها، فكل أشراط الساعة تحققت، وبالنظر إلى ما تتركه هذه الأشراط من تأثير قد لا يحس به المسلم لأنه مستغرق في أحد أشراط الساعة المتعلق بقصر الزمان وتزاحم الآفات والظواهر الكونية.

الإشعاع الثاني:

استنفاذ مشروع الحركة الإسلامية لأهدافه وتحقق أغلبها في الميدان، الأمر الذي أحدث أزمات فكرية وسياسية واجتماعية هامة في أوساط كل الحركات الإسلامية، الأمر الذي أقلق حتى مناصريها وأصابتهم أزمات الهوية والشرعية والمشاركة والتوزيع والتغلغل والتكامل، الأمر الذي يقتضي إعادة تحيين أهداف الحركات الإسلامية وتجديدها وإعادة اختيار وسائل العمل، سواء على مستوى التنظيم والتسيير أم على مستوى التنسيق العام واقتسام الأهداف المشتركة، بما يحقق الفعالية في الأمة من خلال إخراج المشروع الإسلامي من ضيق الأحزاب والجماعات إلى سعة ورحابة الأمة كافة.

نحن نريد أن نعطي ونسوق لهذا الفهم حتى نَبعَث الأمل المُحرِّك للعزائم، ونهزم اليأس القاتل للنفوس، في مقابل إعادة نشر وإذاعة المبشرات النَقليَّة من القرآن الكريم ومن السنة النبوية.

أولا: المبشرات من القرآن

أما القرآن فحسبنا قول الله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ﴾ [التوبة: 33]. وقد تكررت هذه الآية بهذه الصيغة مرتين، في التوبة وفي الصف، وفي سورة الفتح ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا ﴾ [الفتح: 28].

فهذا وعد من الله تعالى بظهور دين الحق- الإسلام- على الدين كله، أي على الأديان كلها، وكان وعد الله حقًا، فلن يخلف الله وعده، ولا زلنا ننتظر تحقيق هذا الوعد: غلبة دين الإسلام وظهوره على جميع الأديان سماوية أو وضعية.

ونضيف إلى ذلك قوله تعالى في محاولات أهل الكفر النيل من الإسلام، وعرقلة تقدمه وانتشاره: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ [الصف: 8]

﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ [التوبة: 32].

وبشارة قرآنية أخرى، وهي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ لِيَصُدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيۡهِمۡ حَسۡرَةٗ ثُمَّ يُغۡلَبُونَ ﴾ [الأنفال: 36].

ثانيا: المبشرات من السنة

1-ما رواه مسلم في صحيحه وأبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه وأحمد عن ثوبان أن النبي- صلى الله عليه وسلم- قال: إن الله زوى لي الأرض- أي جمعها وضمها- فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زوي لي منها..." الحديث (رواه مسلم برقم -2889-، وأبو داود -

4252-، والترمذي -2203- وصححه، وابن ماجه -3952-، وأحمد 5/ 278، 284)

وهو يبشر باتساع دولة الإسلام، بحيث تضم المشارق والمغارب، وهذا لم يتحقق من قبل بهذه الصورة، فنحن بانتظاره كما أخبر الصادق المصدوق.

2ـ ما رواه ابن حبان في صحيحه: "ليبلغن هذا الأمر- يعني الإسلام- ما بلغ الليل والنهار، ولا يترك الله بيت مدر ولا وبر إلا أدخله الله هذا الدين، بعز عزيز، أو بذل دليل، عزا يعز الله به الإسلام، وذلا يذل الله به الكفر" (ذكره الهيثمي في موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان -1631، 1632). فإذا كان الحديث السابق يبشر باتساع دولة الإسلام، فهذا يبشر بانتشار دين الإسلام، وبهذا تتكامل قوة الدولة وقوة الدعوة، ويتحد القرآن والسلطان.

3ـ ما رواه أحمد والدارمي وابن أبي شيبة والحاكم وصححه ووافقه الذهبي، عن أبي قبيل قال: كنا عند عبد الله بن عمرو بن العاص، وسئل: أي المدينتين تفتح أولاً: القسطنطينية أم روميَّة؟ فدعا عبد الله بصندوق له حَلَق قال: فأخرج منه كتابًا قال: فقال عبد الله: بينما نحن حول رسول الله- صلى الله عليه وسلم- نكتب، إذ سئل رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: أي المدينتين تفتح أولاً: قسطنطينية أم رومية؟ فقال رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: "مدينة هرقل تفتح أولاً" يعني قسطنطينية (رواه أحمد برقم -6645- واللفظ له، وقال شاكر: إسناد صحيح، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد 6/ 219: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح، غير أبي قبيل وهو ثقة، والدارمي برقم -493- وابن أبي شيبة والحاكم 3/ 422، 4/ 508 وصححه ووافقه الذهبي، وذكره الألباني في الصحيحة برقم -4).

ورومية هي ما ننطقها اليوم: "روما" عاصمة إيطاليا.

وقد فتحت مدينة هرقل، على يد الشاب العثماني ابن الثالثة والعشرين: محمد بن مراد والمعروف في التاريخ باسم "محمد الفاتح" فتحها سنة 1453م. وبقى فتح المدينة الأخرى: رومية، وهو ما نرجوه ونؤمن به.

4ـ ما رواه أحمد والبزار- والطبراني ببعضه- عن النعمان بن بشير عن حذيفة: أن النبي- صلى الله عليه وسلم- قال: "تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون ملكًا عاضًا (الملك العاض أو العضوض: هو الذي يصيب الرعية فيه عسف وتجاوز، كأنما له أسنان تعضهم عضًا)، فيكون ما شاء الله أن يكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها. ثم تكون ملكًا جبريا (الملك الجبري: هو الذي يقوم على التجبر والطغيان)، فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها. ثم تكون خلافة على منهاج النبوة" ثم سكت. (أحمد في مسنده عن النعمان بن بشير 4/ 273 من طريق الطيالسي، وأورده الهيثمي في المجمع 5/ 188، 189، وقال: رواه أحمد والبزار أتم منه، والطبراني ببعضه في الأوسط ورجاله ثقات، وهو في- منحة المعبود- برقم -2593-، وفي كشف الأستار عن زوائد البزار، برقم -1588- وصححه الحافظ العراقي في كتابه: "محجة القرب إلى محبة العرب" وذكره الألباني في الصحيحة(5).

إن بعد الليل فجرًا، وإن مع العسر يسرًا، وإن المستقبل للإسلام، وقد بدت بشائر الفجر، والحمد لله.

سنريهم آياتنا:

ومن المبشرات القرآنية قوله تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾